الدكتورة ازهار عبد الكريم الشيخلي

الانتماء العراقي.. الهوية الحقيقة للمرأة العراقية

حسن ناصر

قالت الدكتورة ازهار الشخليي وزيرة الدولة لشؤون المرأة السابقة ورئيسة منظمة مهنيات ان الانتماء العراقي لدى الكثير من النساء هو الهوية الحقيقة للمرأة العراقية وان الاوضاع التي يعيشها العراق حاليا حالت دون ان تحقق المرأة العراقية الكثير من الانجازات.

واضافت الشيخلي ان المرأة العراقية مطالبة بتقديم الكثير من الاعمال ولاسيما المرأة البرلمانية كونها تمثل اعلى سلطة تشريعية ورقابية وان المرحلة القادمة ستشهد تألقاً برلمانياً ووزارياً للمرأة العراقية وهذا حضور فعال ومشرف.

جريدة "بهرا" التقت الدكتورة ازهار الشيخلي وكان لنا معها هذا الحوار:

– ماذا قدمت وزارة المرأة للمرأة العراقية؟

* علينا بدءاً ان نتعرف على الوضع القانوني لوزارة الدولة، فهي لاتعدو ان تكون مكاتب استشارية، ومع ان الوزير فيها له نفس الحقوق والامتيازات للوزراء الاخرين. الا انها تشكيلة ليست كذلك.

ان وزارة الدولة لاتتمتع باي استقلال مالي، حيث لاميزانية خاصة بها، بل مايسمى بالنثرية وهو عبارة عن مبلغ بسيط يغطي مصاريف الضيافة والقرطاسية وما اشبه ذلك.

ولا استقلال اداري ايضا حيث ان الوزير لايتمتع بالصلاحيات الكافية لاصدار اوامر تعيين لموظفي وزارته المحدود جدا.

ومن ثم علينا ان نتساءل كيف يمكن لمؤسسة كهذه ان تستطيع معالجة مشاكل صعبة وجذرية كالمشاكل التي تعاني منها المرأة العراقية ومن ثم اقول ان الاستراتيجية التي وضعت منذ بداية تشكيل هذه الوزارة ولو طورت ايضا واعطينا الوزارة الاستقلال المالية والصلاحيات اللازمة لاستطاعت ان تقدم شيئاً ما.

اما المشاريع البسيطة والقليلة التي قامت بها الوزارة لايمكن باي حال من الاحوال ان تكون حلا لمشاكل متعددة لها ابعاد اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية.

– كيف ترين المرأة بعد اكثر من خمس سنوات من الاحتلال؟

* لا ارى وضعاً مختلفاً باتجاه الاحسن عما كان قبل عملية التغيير، فاعداد متزايدة من الارامل خلفتها الحروب وحاليا عمليات العنف والارهاب. ونسبة امية متزايدة، وتحجيم لدور المرأة تحت مسميات مختلفة.

حتى التقدم الذي يعتقد البعض ان المرأة قد حققته على مستوى مشاركتها في العملية السياسية. وازدياد تنفيذها في الهيئة التشريعية واعطائها حصة في المناصب الوزارية، لا اعتقده تقدماً حقيقياً.

فالنسبة لم تساعد نساء كفوءات مستقلات في الوصول الى مقاعد البرلمان. بل فازت معظم النساء بهذه المقاعد عن طريق احزابهن، فالعملية جاءت من فوق -بقرار- اتخذ شكل نص دستوري.

ولم تأت عبر تغيير في نمط التفكير السائد من تفكير يهمش المراة ويغيبها الى تفكير يؤمن بها كوجود انساني مستقل قادر على صنع القرار.

ان مجتمعنا يعاني من مشاكل جمة وخطيرة ومشاكل المرأة هي جزء من هذه المشاكل ذات الابعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

– هل تعتقدين ان المرأة العراقية حققت من خلال الـ٢٥% في البرلمان طموحاتها؟ وهل ان طموحات المرأة العراقية تتحدد بهذا الاطار فقط؟ هل تتوقف عند الوصول الى منصب سياسي؟

* لا اعتقد ذلك. وهذه نظرة ذات بعد احادي، لا يغطي او لايتفهم طموحات المرأة العراقية. واذا كانت المرأة كما قلنا في اجابتنا للسؤال السابق قد وصلت الى الهيئة التشريعية عن طريق نص دستوري فلا تزال مغيبة في مواقع ادنى كرئيسة جامعة، عميدة كلية، مديرة عامة، الخ.

ان طموح المرأة العراقية يتوازي ويتساوى مع حجم ما تمتلكه من قدرات وامكانات. وما قدمته من تضحيات.

طموحها ان تحصل على حياة كريمة لاتعامل فيها وكأنها كائن ادنى.

– هناك شريحة واسعة جدا من الارامل كيف سيتم التعامل معهن وما هي خطواتكم في هذا الاتجاه؟

* بعد ازدياد اعداد النساء والارامل ظاهرة جديرة بالاهتمام ولابد من دراسة علمية دقيقة لها تتناول جوانب عدة اولا : لابد ان يحدد الرقم الحقيقي للارامل، وثانيا لابد من ان تصنف الارامل على وفق معطيات منها:

العمر، التحصيل العلمي، عدد الاطفال، المهنة التي تتقن، المورد الاقتصادي، وغيره من المعطيات.

هذا سيساعد على وضع اليات عملية لحل هذه المشاكل كمنظمات مجتمع مدني لايمكن ان نسهم في حل المشكلة جذريا ولكن نحن نؤثر بشكل او بأخر على صانع القرار من خلال تسليط الضوء على هذه المشكلة، ابداء المقترحات والضغط باتجاه اتخاذ القرارات اللازمة.

ويمكن ان تسهم منظمات المجتمع المدني بتقديم حلول بسيطة وجزئية كاعطاء قروض ميسرة وصغيرة او اقامة ورش خياطة او ماشابه ذلك. ولكنها تبقى حلولا مبسترة.

– المجتمع العراقي ضربته سرطانات عديدة منها الطائفية والقومية والعنف والارهاب والثأر فكيف ستقوم المرأة العراقية بمحاربة هذه السرطانات وماهي اخطرها حسب رأيك؟

* يمكن ان نجمل كل هذه الافاق بشيء واحد، ضعيف الاحساس بالانتماء الوطني والهوية الوطنية... ناهيك عن التدخلات الامنية الخطيرة على المستوى الاقليمي والدولي.

كيف يمكن ان يكون للمراة دور؟ ان عملية اعادة بناء الشخصية العراقية لابد ان تتوافر لانجازها عوامل عديدة، وتبدأ من البيت والمدرسة ووسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني، ويمكن بل من المؤكد ان للمرأة في كل ذلك دور محوري، دور يعزز ثقافة السلام ونبذ العنف، من خلال دورها كأم وزوجة، من خلال تواجدها في اماكن العمل.

المرأة كانت الضحية الاولى في كل اشكال الاحتراب في العراق وغيره ولذلك لابد ان يكون لها دور متميز في محاربة كل اسباب الاحتراب والعنف والارهاب.

ولايمكن بأي حال من الاحوال ان نقول بأن هذا اخطر من ذاك فكلها وجه واحد لافات عدة هدفها هدم بنية المجتمع العراقي والحيلولة دون اعادة البناء.

– هل هناك نية لديكم لفتح نواد ومنظمات خاصة بالمرأة؟

* فيما يتعلق بالنوادي بدأنا فعلا بالتجهيز لافتتاح مقهى للأنترنيت خاصة بالنساء في منطقة الجادرية بالقرب من جامعة بغداد، وسنقدم خدماتنا باسعار رمزية كخدمات التصفح واقامة دورات تدريبية على الحاسوب وما الى ذلك.

والهدف هو تشجيع المرأة ولاسيما اذا كانت من بيئة لاتسمح لها بدخول مقاهي الانترنيت العامة نشجعها لتعرف هذا العالم والافادة منه والتوصل الى افاق جديد في الطلاع والتثقيف.

– لاشك ان الامية خطر كبير على المجتمعات فهل لديكم برنامج لمحاربة هذا الخطر وما نسبة الامية لدى المرأة العراقية؟

* اعتقد ان مشكلة الامية تحتاج الى معالجات جذرية لابد لحلها من تظافر جهود عدة. وهناك احصاءات تقول ان نسبة الامية قد ارتفعت الى اكثر من ٦٠% المجتمع العراقي بشكل عام. واهم خطوة للبدء في محاربة الامية، هي المطالبة بتفعيل قانون التعليم الالزامي. وقانون مكافحة الامية.

وكمنظمات مجتمع مدني فيمكن من خلال اليات متعددة ان تسهم في حل هذه المشكلة منها:

1– القيام بحملات شعبية من اجل التعريف بمخاطر الامية على المجتمع وان التعليم حق كفله الدستور ولابد من ضمانه من قبل الدولة.

2– التنسيق مع وزارة التربية بغية الحصول على احصاءات دقيقة عن المتسربات من المدارس الابتدائية، وعدد اللواتي لم يسجلن في المدارس الابتدائية.

3– تقديم مشاريع بالتعاون مع المنظمات الداعمة بغية القيام بحملات لمحو الامية لفئات معينة وبالقدر الذي يمكن لهذه المنظمات ان تقدم المساعدة لها. او مايسمى بمحو الامية الاجتماعي.

– هناك برنامج للتزاوج بين السنة والشيعة من اجل ردم الهوة بين الطائفتين، كيف تنظرين لهذا البرنامج، وماذا قدمت الوزارة بهذا الاتجاه؟

* "النوايا الحسنة لاتكفي" هذا قول معروف، وهذا البرنامج من قبل النوايا الحسنة. لكن كوجه اخر هو يقر بان هنالك هوة ولابد من معالجتها، الا ان لمعالجة اي ظاهرة فلابد من معالجتها جذرياً بمعرفة اسبابها الحقيقة.

من جانب اخر ما الجديد في الامر، مسألة التزاوج بين السنة والشيعة مسالة ليست غريبة عن مجتمعنا العراقي ومنذ زمن بعيد. والمبادرة مع افتراض حسن النية فيها تجعل الامر وكانه شيء جديد وان ليس ثمة اختلاط او تقبل بين كلا الطائفتين هذا ليس مقبولا، ماحدث كان بفعل عوامل خارجية.

لقد عشنا مع بعضنا كعراقيين وتزاوجنا، وكان هذا بمنأى عن التأثيرات السياسية والضغوطات.

اما عن الوزارة فيا حبذا لو يتم توجيه هذا السؤال الى المعنين في الوزارة الآن.

– بعض الاحزاب الدينية المتشددة حاولت فرض اجندتها على المرأة العراقية فما هي خططكم لاعادة الحرية والهيبة؟

* لا اعتقد ان المرأة العراقية فقدت هيبتها، لان نظرة الجهات التي ذكرتها في سؤالك لاتعمم.

مع الاقرار بالمظاهر السلبية التي رافقت هذه الاتجاهات المتشددة الا انها لم تمنع المرأة العراقية من مواصلت جهودها ونشاطها.

ربما انحسرت بعض النشاطات بسبب تأزم الوضع الامني في بعض الاحيان. مما ادى الى عزوف نسبة لايستهان بها من الطالبات من الاستمرار في الدراسة او احجام بعض العاملات من الذهاب الى عملهن.

ومع فرض الكثير من القيود على المرأة في كثير من مؤسسات الدولة الحكومية او حتى في الشارع فان ذلك لايعني انها ظاهرة يمكن ان تستمر، لان في النهاية لايصح الا الصحيح وقدرة المرأة العراقية على تحديد اهدافها والمضي قدما نحو تحقيق هذه الاهداف امر لايمكن انكاره.

كما ان المرأة العراقية تفهم جيداً طبيعة ومدى الحرية التي تريد لاتتناقض والموروث الاخلاقي لمجتمعنا دون المساس بانسانيتها ومن ثم فهي تستطيع ان تدافع عن حريتها التي هي جزء من مفهوم عام للحرية ضمنها الدستور العراقي النافذ.

– كيف تردين على من يقول ان وزارتكم وزارة للترفيه فقط؟

* الوزارة ليست وزارتي او وزارة اي امرأة يفترض انها وزارة للمرأة العراقية، مع الاسف هذا المفهوم خاطئ وتسمية مغلوطة ربما عدم تفعيل دور الوزارة اسهم في تعزيز هذا المفهوم.. استراتيجية الوزارة ان قرأناها بتمعن وجدناها تحلل بشكل دقيق وضع المرأة العراقية، لكن مع الاسف لم يتسن لها ان تفعل بسبب ان الوزارة هي وزارة حقيقية ولكنها ابدا لم ولن تكون وزارة للترفيه.

– مارأيك بالدستور العراقي وهل ترغبين باجراء تعديلات عملية؟

* هذا سؤال عام. الدستور وثيقة مهمة جدا في اي نظام سياسي بل هي الاهم. اذ يرسم ويحدد النظام السياسي بجملة مؤسسات واهداف ومسارات ورؤى واليات. يؤسس النظام حقوق وحريات ويؤسس لنظام قانوني متكامل.

الذي حصل ان اصدار الدستور العراقي النافذ والذي اريد له ان يكون دائما وهذا غير مقبول. حدد بتاريخ معين، على الرغم من الاهمية الاستثنائية للدستور.

وعلى الرغم من الاختلافات الشديدة والعميقة التي رافقت ولاتزال عملية وضع الدستور. نلاحظ الى الان هناك مواد خلافية لم تستطع لجنة التعديلات الدستورية ان تتوصل الى حلول نهائية لها. صدور الدستور كان عملية "توافقية" ولم تتوصل الاطراف التي اسهمت في وضع الدستور الى حلول جذرية ونهائية لكثير من مواطن الاختلاف الجوهرية.

هناك واقعة تاريخية ذكرناها كثيرا وفي اكثر من مجال، لكن للاسف ليس هناك من يستمع ويستفيد. هذه الواقعة جرت في المجلس التأسيسي العراقي في الربع الاول من القرن الماضي. وفي سياق مناقشة مواد القانون الاساسي العراقي يكتب الدستور بقطرة حبر قد نحتاج الى بحور من دماء لمحوه.

ارجو ان لاينطبق ذلك على دستورنا النافذ اما عن رغبتي في التعديل، فالدستور ليس موطنا لتلبية رغباتي او رغبات اخرين.

هناك دراسات كثيرة اجريت وتجري على الكثير من مواد الدستور التي تحتاج تعديل وتغيير لكن ما أوده فعلا ان يعاد النظر في آلية تعديل الدستور اولا واللجوء الى الاستفتاء ثانيا.

اختير لدستورنا ان يكون جامدا "اي ثمة اجراءات معقدة جدا لتعديله" ومع المزايا التي يحملها الدستور الجامد، الا ان ذلك لايتلاءم والوضع العراقي، والدستور بحاجة لان يتطور ويكون متفاعلا مع الواقع الاجتماعي. فعلا لو يعاد النظر في هذين الامرين. كي يصار الى حل الكثير من المشاكل حلا يتناغم مع معطيات نظام مؤسساتي قائم على اعلوية الدستور وسيادة القانون.

– عمليات استهداف المرأة العراقية من قبل جهات مجهولة كيف تنظرين اليها؟

* السؤال غير دقيق ولا محدد، مع ان معناه قد ينصرف الى عمليات القتل التي تعرضت لها النساء في محافظات ومناطق مختلفة من البلاد.

علينا الا لاننظر الى هذه القضية بمعزل عن الوضع العام ولاسيما الجانب الامني، حيث استغل الانفلات الامني للقيام بعمليات استهداف للنساء تحت مسميات مختلفة. وحتى لو امنا ان الهدف الحقيقي من وراء هذه العمليات، كان سياسيا الا ان ذلك يشكل خطرا حقيقيا تجاه المرأة باعتبارها الحلقة الاضعف التي يمكن أن تستغل وتستهدف لتحقيق مأرب سياسية حتى لو كان الثمن حياتها.

بعد هذه الحوادث مباشرة توجهت الانظار اليها بشدة وحاولنا مع شخصيات اخرى ومنظمات مجتمع مدني، تسليط الضوء عليها والطلب بالحاح من الجهات الامنية المختصة وعبر وسائل الاعلام معالجتها جذريا، ويبقى ملف العنف ضد المرأة مفتوحا ما لم يلق الاهتمام الكافي ومالم توضع اليات كفيلة بحماية المرأة اذا ما صرحت او كشفت عن العنف الذي يمكن ان يمارس ضدها.

مليون كتاب و٢٠ مليون وثيقة تصارع للبقاء في العراق*

بهرا ـ وكالات

لجنة من كبار الادباء والعلماء والوجهاء العراقيين اخذت قرارها الشجاع عام ١٩٢٠ بعد ان جمعت التبرعات اللازمة لتأسيس أول مكتبة عامة حديثة في العراق سميت في وقتها بمكتبة "السلام"، ثم تحولت بمرور الوقت وبجهود الخيرين من ابناء العراق الى دار للكتب والوثائق العراقية عام ١٩٨٧ لتحلق عاليا في سماء العلم والمعرفة ولتأخذ على عاتقها مسؤولية حفظ تاريخ العراق وتراثه العلمي والثقافي الرصين وارشفته للأجيال القادمة.

وقال كامل جواد عاشور معاون المدير العام للدار "يعود تاريخ المكتبة الوطنية الى عام ١٩٢٠ عندما تألفت لجنة خاصة من كبار الادباء والعلماء والوجهاء العراقيين واخذت على عاتقها جمع التبرعات من المال والكتب لتأسيس مكتبة عامة". واضاف "وقد تم فعلا افتتاحها في ١٦-٤-١٩٢٠ وسميت بمكتبة السلام تيمنا ببغداد مدينة السلام وبعد مرور سنوات اصبحت المكتبة تابعة الى وزارة المعارف ثم انتقلت الى المدرسة المأمونية واصبح اسمها المكتبة العامة". وقال ايضا "وفي عام ١٩٢٩ وبأمر من الملك فيصل الاول اصبحت المكتبة الرسمية للبلاد بعد ان خصصت لها بناية منفصلة في شارع الرشيد قرب باب الاغا. وفي عام ١٩٥٧ ازيلت بناية المكتبة العامة نتيجة لافتتاح شارع الجمهورية فانتقلت الى دار في شارع الزهاوي".

وتابع "انتقلت في العام ١٩٧٧ الى البناية الحالية وكانت المكتبة تعرف بالمكتبة العامة حتى ١٩٦١ حين صدر قانون المكتبة الوطنية رقم ٥١ لسنة ١٩٦١ الذي نص على تأسيس مكتبة في بغداد تسمى بالمكتبة الوطنية تقوم بجمع وحفظ الكتب والمخطوطات والمطبوعات الدورية والمصورات وغيرها مما له علاقة بالتراث الوطني والعربي ومايتصل بالحضارة والتراث الانساني والعمل على تيسير انتفاع الباحثين منه".

واضاف "في عام ١٩٦٤ الحقت المكتبة بوزارة الثقافة والارشاد، وفي عام ١٩٧٠ شرع قانون الايداع رقم ٣٧ وبموجبه اعتبرت المكتبة الوطنية مركزا للايداع القانوني وقد صدرت التعليمات الخاصة بالايداع لتوضيح القانون وفي عام ١٩٨٧ تم دمج المكتبة الوطنية مع المركز الوطني للوثائق ليكونا دار الكتب والوثائق، وبهذا التشريع اصبحت المكتبة الوطنية احدى تشكيلات الدار المذكورة".

وحول مراحل تطور آلية عمل الدار في حفظ الكتب والوثائق، قال عاشور "سابقا كانت الملاكات قليلة جدا وكان الاهتمام بالكتب ليس بالمستوى المطلوب، ولكن بافتتاح جامعة بغداد، بدأت معها حاجة الطلبة الى مصادر ومعلومات وبدأت المكتبة تنمو وتتطور وتحصل على الكثير من الكتب سواء كان عن طريق الشراء او الاهداء وبنت علاقات وطيدة مع المكتبات العالمية واصبح تبادل الكتب بين المكتبة الوطنية والمكتبات في الدول العربية والاجنبية يحصل باستمرار حتى اصبحت مكتبة ذات مكانة معروفة ومرموقة بين المكتبات العالمية والعربية".

واضاف "كما ذكرت فإن المركز الوطني للوثائق أسس عام ١٩٦٣ وقبل ذلك كان هناك نوع من عدم الاهتمام بالوثائق، إذ صدر سنة ١٩٤٣ قانون اتلاف الملفات الموجودة في المكتبة حتى تم افتتاح جامعة بغداد وبدأ اهتمام الاساتذة الجامعيين حينها بهذا الامر، وفكروا بضرورة افتتاح مؤسسة في بغداد وتبلورت الفكرة ولاقت ترحيبا من المسؤولين في الدولة عام ١٩٦٣ وبدأ العمل الفعلي في عام ١٩٦٤".

واردف عاشور قائلا "اول مجموعة وثائقية حصلوا عليها كانت مجموعة وثائق البلاط الملكي وهي مجموعة من الوثائق قسم منها تابع لوزارة الخارجية ووزارة الداخلية وقسم للبلاط الملكي بمختلف مصادرها فنقلوها من البلاط الى الدائرة الجديدة". وقال "تولى مسؤولية هذا الامر الاستاذ الدكتور ياسين عبد الكريم من قسم التاريخ في جامعة بغداد، وأوجد ملاكا للعمل في هذا المجال وبدأ يصنفها حسب مصادرها، مثلا وثائق الديوان ووثائق الخارجية ووفر لها الرفوف والدواليب الجيدة، وبدأ الباحثون والطلبة بالتردد على المركز الوطني للحصول على ما يبغونه من معلومات في هذه المصادر والوثائق، وبعدها بدأ الموظفون يخرجون على شكل لجان الى مؤسسات الدولة المختلفة للحصول على الوثائق والملفات التي لدى تلك المؤسسات لأرشفتها وفق سياقات عمل الدار". واضاف "حاليا وسط التكنولوجيا الحديثة بدأت الدار بالارشفة الالكترونية للكتب والوثائق، باستخدام احدث الاجهزة الخاصة بهذا الامر".

وحول الدمار الذي لحق بالدار في اعقاب دخول القوت الاميركية للعراق في ٢٠٠٣، قال عاشور "المكتبة الوطنية تعرضت الى الدمار في هذه الحرب الاخيرة وكانت نسبة الدمار نحو ٣٥% بالنسبة للكتب، وبالنسبة للوثائق قدرناها بحدود ٥٠%، والتلف يتضمن الحرق والسرقة والتهريب، وهذه احصاءات تقديرية ممكن اقل او اكثر". وقال ايضا "تحتوي الدار على الوثائق العثمانية ووثائق الانتداب البريطاني والحكم الوطني ووثائق العهد الجمهوري بمراحله المتعاقبة، علما ان عدد الكتب التي كانت تضمه الدار قبل ٢٠٠٣ مليون عنوان، اما عدد الوثائق فيبلغ ٢٠ مليون وثيقة، اغلبها تعرض الى الضرر والتلف المتعمد من جهات مجهولة".

وبشأن ما تضمه الدار من اقسام تعني بالتصنيف والترميم والصيانة والارشفة والخزن، قالت الموظفة كوثر جاسم ان "دار الكتب والوثائق ابتداءً من طلب الكتاب واختياره وانتهاء بايصال المعلومات الموجودة فيه الى الباحث، تقوم بعمليات واجراءات متعددة تتوزع بين مجموعة من الاقسام وعلى فريق من الموظفين العاملين بمختلف المستويات والامكانات".

وفي ما يخص الكتب والوثائق التي تعرضت للتلف وكيفية اعادة ترميمها، قال المسؤول في المكتبة مازن ابراهيم اسماعيل "في بادئ الامر كان الترميم صعبا رغم انجازه بشكل جيد، ولكن اليوم وبعد ان دخلت التقنيات والتكنولوجية الحديثة استطعنا ان نصلح اضرارا بالغة جدا كما ترون بشكل تقني ومهني محترف".

واوضح اسماعيل "خلال الحرب الاخيرة تضررت اعداد كبيرة من الملفات والسجلات العثمانية والكتب النادرة والافلام المصغرة (المايكروجب) بسبب النقل والحفظ والعوامل البيولوجية والكيمياوية، وايضا جاءت جهة مجهولة ففتحت المياه عمدا واغرقتها لغرض اتلاف هذه الملفات". وتابع "في عام ٢٠٠٤ ذهبت مجموعة كبيرة من موظفي دار الكتب والوثائق الى جمهورية التشيك لغرض ادخالهم دورات تدريبية لاعادة الترميم الحديث وذهبوا الى ايطاليا لمدة اربعة اشهر ايضا لغرض التدريب على طرق الترميم الحديثة، وبعدها حصلت اتفاقية بين دار الكتب والوثائق وبين الجمهورية التشيكية على تزويدنا بأجهزة لصيانة وترميم الوثائق، واستمرت المخاطبات والمراسلات بين الدار وبين الجمهورية لمدة سنتين ونصف السنة تمخضت عن تجهيزنا باحدث الاجهزة الخاصة بالترميم وهي اجهزة وادوات ليست موجودة في معظم دول العالم المتقدمة، لانها صنعت خصيصا لنا ضمن مواصفات تناسب أجواء العراق كالرطوبة ودرجة الحرارة".

وحول الخطوات العملية لاعادة ترميم الكتب والوثائق التالفة، قال اسماعيل "اول خطوة نقوم بها هي عملية التعقيم، لان هذه الكتب والوثائق التالفة قد اصيبت بالاعفان وانواع من البكتيريا والسايتوبلازما والحشرات اشتركت جميعها باتلاف هذه المواد، والتعقيم باستخدام جهاز التعقيم يعرض المواد التالفة الى محاليل كيميائية ممتازة جدا يحتويها الجهاز ومنها محلول البيوتين او الايثان لمدة ٤٨ ساعة وبعدها نخرج هذه المواد وندخلها في جهاز ثان وهو جهاز تنظيف آلي ويقوم بعملية التنظيف باستخدام فرشة ذات شعيرات خاصة مصنوعة من شعيرات الحيوانات". وشرح اسماعيل "بعدها نقوم بسلسلة من الاختبارات، اولها الفحص البيولوجي الذي من خلاله نرى هل الاعفان ما زالت حية او انها ماتت، فاذا كانت لا تزال حية فهناك محاليل ثانية للقضاء عليها واذا كانت قد قضيَ عليها، فسنسجل بورقة ملاحظاتنا حول العملية، الاختبار الثاني وهو فحص انتشار الحبر فاذا كان الحبر لا ينشر وهو اكيد لا ينشر لأنه حبر قديم اولا، وثانيا ان هذه المواد جميعها غرقت في المياه، ثم يأتي الفحص الثالث وهو الاهم، وهو فحص حامضية الورقة ويتم من خلال (الكيجميتر)، وبعدها نقوم بغسلها بالماء باستخدام الجهاز الخاص بغسل الورقة، ويستخدم نوعين من الماء، اولا الماء المقطر وبعدها غسلها بالماء القاعدي ثم ننشفها لمدة يوم وبعدها نقوم بعملية الترميم اليدوي الاعتيادي".

* ميدل ايست اونلايين